الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٣٥**

الخميس، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٥٣ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

(ب) **الحوار الرفيع المستوى بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية**

تقريرا الأمين العام (A/62/190 و A/62/217)

مذكرة من الأمين العام (A/62/271)

موجز مقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧) (A/62/76 و A/62/76/Corr.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة بيرغانيم إيشيموفا، رئيسة وفد كازاخستان.

السيدة إيشيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): سأحاول توخي الإيجاز اليوم، لأنني أعلم أننا متعبون جدا من محاولة اختتام مناقشاتنا أمس.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية مسألة تهم البشرية جمعاء. والعولمة ظاهرة معاصرة، فهي ستسرع العمليات الاقتصادية، وتتيح الفرص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان، لكنها من جهة أخرى، تبرز بقوة الانقسام بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وإذا جرى تجاهل هذا الانقسام أو التعامل معه بلا مبالاة فقد يصبح عقبة وتهديدا لسلام العالم واستقراره.

وتوافق آراء مونتيري حدد الإجراءات الشاملة للسياسات الوطنية والدولية اللازمة لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا. وأقر بأن التدفقات المالية المعززة أساسية لتحقيق تلك الأهداف الإنمائية.

وكازاخستان توافق كليا على أن استراتيجيات التنمية الوطنية الصياغة والملكية، والحيز الكافي للسياسات، وزيادة الاتساق والتنسيق الشاملين، بما في ذلك التنسيق بين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

المانحين والمستفيدين، وإيجاد فرص العمل وزيادة الدعم لنمو القطاع الخاص، كلها عناصر أساسية لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها. وفي ذلك السياق، فإن الإدارة الرشيدة، ولا سيما تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، تؤدي دورا هاما أيضا.

إننا مقتنعون بأن تدعيم التجارة الدولية عامل هام أيضا في تمويل التنمية. وإيجاد نظام تجاري ليبرالي متعدد الأطراف سيحفز التنمية بقدر كبير، ويؤدي إلى بعض المكاسب التي تتوفر لجميع البلدان.

وكازاخستان ملتزمة بتعهداتها ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تنفذ، بلا كلل، استراتيجية إنمائية طويلة الأجل تعرف بـ ”كازاخستان ٢٠٣٠“. والهدف الرئيسي لكازاخستان في مجال السياسة الاقتصادية هو ضمان انضمام بلدنا إلى المستويات الاقتصادية الأكثر قدرة على المنافسة. ولبلوغ تلك الغاية، ننفذ برامج صناعية إبداعية لتنويع الاقتصاد، وزيادة إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة وإرساء الأساس لاقتصاد خدمات يعتمد على التكنولوجيا المتطورة.

لقد حسنت كازاخستان إدارتها للاقتصاد الكلي والإدارة المالية. وأنشئت في بلدنا بيئة اقتصادية مالية تواكب مستويات السوق المتطورة. وعلاوة على ذلك، توظف جمهورية كازاخستان في السنوات الأخيرة استثمارات كبيرة في اقتصادات بلدان نامية أخرى، من خلال قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف. وانضمامنا إلى منظمة التجارة العالمية سيساعد كازاخستان في ذلك المسعى. ونرى أنه من المهم أن يتم هذا على أسس عادلة وغير تمييزية.

ولأن كازاخستان بلد قاري، فإنها تعتقد اعتقادا راسخا بأنه من المهم أن تراعى مصالح البلدان النامية غير الساحلية في تطوير قدرات النقل العابر، وتعزيز التجارة والوصول إلى الأسواق العالمية. ولهذه السنة أهمية خاصة بالنسبة لبرنامج عمل ألماتي. فقد آن الأوان لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج.

وتأمل كازاخستان بأن يسهم نجاح هذا الاجتماع في المساعدة على تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية، والمحددة في إعلان الألفية وفي التحضير الجيد لمؤتمر الدوحة الذي سيعقد في نهاية عام ٢٠٠٨.

وبغية الاستمرار في تنفيذ الالتزامات الطويلة الأجل لمؤتمر مونتيري، لا بد من تحسين التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية في إطار جدول الأعمال المتفق عليه للمؤتمر. وفي ذلك السياق، فإن منظومة الأمم المتحدة، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لها دور هام ليس أقله رصد عملية التنفيذ وتنسيقها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلي ألبانيا، وسورينام، وطاجيكستان والمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي، على تفضلهم بقبول عدم أخذ الكلمة هذا الصباح. وأطلب من الأمانة العامة توزيع بياناتهم في هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ريموند وولف، رئيس وفد جامايكا.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشير إلى أن جامايكا تعلن تأييدها للبيان الذي أدلت به باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ويتناول تقريرا الأمين العام المعروضان علينا التحسن الشامل في أداء البلدان النامية والنتائج المتباينة في ما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري. وبالتالي، من الأهمية بمكان ونحن نقرأ هذين التقريرين، أن نضع في الاعتبار تنوع احتياجات البلدان النامية وهشاشتها البالغة إزاء عدم

الاستقرار المالي والاقتصادي على الصعيد العالمي وارتفاع أسعار السلع الأساسية وتزايد الكوارث الطبيعية.

وبالنظر في الإطار الشامل، نرى أنه ينبغي أن تكون نقطة البداية لمداولاتنا اعترافا بأن الجهود التي تبذل على الصعيدين المحلي والعالمي يعزز كل منها الآخر. والإطار المرجعي الواسع الذي يضم سيادة القانون، والسياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة والقائمة على المشاركة يتضمن أهدافا لا تقتصر على النشاط الذي يتم الاضطلاع به على المستوى القطري. فهي تتخلل العمل على الصعيد العالمي وهي ذات أهمية محورية لفعالية عمل الاقتصاد العالمي. وبالتالي، نتوقع إيلاء الاعتبار الواجب للطابع الديناميكي لهذه العلاقة خلال مناقشاتنا، وخاصة في ما يتعلق بصوت البلدان النامية ومشاركتها الفعالة في إدارة الاقتصاد العالمي.

وتعليقا على الجهود الوطنية، فإن جامايكا تقبل بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته. وتظل جامايكا ملتزمة التزاما كاملا بذلك الهدف. كما تواصل الحكومة إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التجارة والاستثمار بوصفهما محركين للنمو والتنمية في سياق إيجاد الوظائف والقضاء على الفقر والتحسين الشامل لمستويات المعيشة لشعبنا.

ولذلك، نرى ميزة في التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/62/217) والمتصلة بتعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية بغية أن تتهيأ للبلدان النامية بيئة ممكّنة لاجتذاب الاستثمار الخاص. كما أننا نوافق على أنه يتعين إنشاء الإطار التنظيمي اللازم، ونحن مقتنعون بالدور القوي الذي يمكن أن تضطلع به المصارف الإنمائية الوطنية في العملية، وخاصة في توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي ما يتعلق بالأخيرة، وتمشيا مع تجاربنا، نود أن نشدد على الحاجة الملحة إلى المساعدة التقنية والشراكات العامة والخاصة الخلاقة بغية تعزيز حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل.

وتعمل الحكومة أيضا مع المغتربين من أبناء جامايكا للنظر في أفضل كيفية يمكننا بها بناء الشراكات ودعم المبادرات الرامية إلى تعزيز رفاه المجتمعات المحلية. ونعتبر هذا أمرا هاما لأنه لا يقتصر على تركيز مختل نوعا ما على التحويلات، بل يشمل اتخاذ نهج أوسع نطاقا من أجل التنمية الشاملة للبلد.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن لجهودنا أن تكلل بالنجاح إلا في بيئة اقتصادية عالمية مؤاتية للنمو وبالدعم اللازم من الشركاء المتقدمي النمو. وذلك النهج ضروري إذا أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية والخطط والاستراتيجيات الطويلة الأجل. وهذا أمر أساسي لبلدان مثل جامايكا المعرضة للكوارث الطبيعة والمثقلة بالديون، ولديها وصول محدود إلى الأسواق العالمية لرأس المال، ومواردها محدودة، وقدراتها محدودة للإنتاج وتنويع الصادرات، بالرغم من تصنيفنا كبلد نام متوسط الدخل.

وإزاء هذه الخلفية، نرحب بالنداء الموجه في تقرير الأمين العام (A/62/217) من أجل توسيع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى طائفة أوسع من البلدان، بما في ذلك أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ونود أيضا أن نؤكد مجددا أنه ينبغي لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي أن تستجيب بشكل أنسب لجهود الإصلاح التي يجري الاضطلاع بها في البلدان النامية. ونرى ميزة في توصية الأمين العام بأن توائم المؤسسات المالية المتعددة الأطراف نطاق المنتجات والخدمات التي تقدمها بغية الوفاء بالاحتياجات الناشئة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الداخل على حد السواء.

وثمة حاجة إلى تدفقات مستقرة ويمكن التنبؤ بها للمساعدة الإنمائية الرسمية، فهي ما زالت بالغة الأهمية لتمويل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ونرى أن المناقشات في سياق منتدى التعاون الاقتصادي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن تعزز التقدم في هذا الصدد.

وفي ما يتعلق بالديون، نود أن نشدد على الحاجة إلى نهج متجدد وقوي نحو تسوية مشكلة الديون الخارجية على البلدان النامية، بما في ذلك البلدان النامية المتوسط الدخل.

وبالنسبة لمسألة التجارة، أود أن أؤكد مجددا على توقع وفدي بأن تبقى التنمية في صميم المفاوضات التجارية في الدوحة وبأن يولى الاعتبار الواجب لمبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية.

وأخيرا، فإننا ما زلنا مقتنعين اقتناعا ثابتا بالدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في النهوض بتنفيذ توافق آراء مونتيري. ونرى أن هذه المسؤولية تتطور من خلال زيادة التضامن والتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، وخاصة من خلال اجتماع الربيع السنوي الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع هذه المنظمات فضلا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

كما أننا نقر ونقبل بأنه يتعين القيام بالمزيد من العمل لتعزيز تنفيذ توافق الآراء وبأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تم تعزيزه الآن، من خلال منتدى التعاون الإنمائي، في وضع أفضل للوفاء بهذه المسؤولية. ولهذا السبب، تود جامايكا أن تؤكد مجددا على أن مداولاتنا بشأن الكيفية المثلى لتعزيز عملية الاستعراض ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار العديد من المنتديات القائمة التي تم إنشاؤها لهذا الغرض، بغية تفادي التكرار غير المقصود للجهود والآليات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أحمد مكي أحمد، رئيس وفد السودان.

السيد أحمد (السودان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، بالنيابة عن وفدي، أود أن أهنئكم على عقد هذا الحوار الرفيع المستوى والحسن التوقيت بشأن تمويل التنمية. ونحن على ثقة بأن مداولاتنا في ظل قيادتكم المثابرة والمقتدرة ستفضي إلى إحراز نتائج مثمرة.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل باكستان، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل بنن باسم المجموعة الأفريقية، فضلا عن بيان بنغلاديش باسم أقل البلدان نموا.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقاريره الشاملة عن المسألة قيد النظر. ووفدي يولي أهمية خاصة لهذه الجلسة ويقر بدورها الحيوي في تمهيد الطريق نحو متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المقرر عقده في الدوحة في عام ٢٠٠٨.

ويحدونا الأمل في أن المؤتمر، الذي سيجري تقييما للعمل الذي أنجز بعد خمسة أعوام من اعتماد توافق آراء مونتيري، سيتناول أيضا أفضل الوسائل لتعزيز تنفيذ توافق الآراء ونحن نمضي قدما في إطار بيئة عالمية غائمة تحمل الفرص والتحديات على حد السواء.

إن توافق آراء مونتيري يستند إلى مبدأ الشراكة ومجموعة من الالتزامات التي تنهض بها البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. وقد ذكر الأمين العام في تقييمه التحليلي أن الصورة متباينة، وأنها تشير إلى أوجه تقدم كبير في بعض المجالات وتقدم متواضع وركود أو تراجع في مجالات أخرى.

ونذكر أن أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، في عام ٢٠٠٢، قطعوا مختلف الوعود قبل وخلال مؤتمر مونتيري

الدولي المعني بتمويل التنمية بزيادة المعونة التي يقدمونها بحلول عام ٢٠٠٦ عن المستويات السابقة التي بلغتها في عام ٢٠٠٠. وفي حين تمكن بعضهم من القيام بذلك، أخفق آخرون في الوفاء بوعودهم، وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٥,١ في المائة إلى ١٠٣,٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٦، أي ما يشكل نسبة ٠,٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وأدنى بكثير من الهدف المتفق عليه وهو تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

إن وعود المانحين بمضاعفة المعونة لأفريقيا، تلك القارة التي حادت عن الطريق إلى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ما زالت لم تتحقق. وعلى الرغم من أن البيانات الأولية تشير إلى أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية لأفريقيا زاد بنسبة ٢٣ في المائة، فإن معظم الزيادة نتجت عن منح تخفيف عبء الديون لبلد أو بلدين، وفي حقيقة الأمر، يتوقع أن تشهد المساعدة الإنمائية الرسمية مزيدا من الانخفاض في عام ٢٠٠٧.

وفي بلدي، السودان، ما فتئت المساعدة الإنمائية الرسمية تنخفض منذ أوائل التسعينيات. وخلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٥ بلغ متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية للسودان حوالي ٢٢,٢ دولار للفرد، بينما بلغ ذلك المتوسط ٣١ دولار في عام ١٩٨٢. وفي عام ١٩٩٠ كان المتوسط ٢٩ دولار للفرد وبدأ في الانخفاض منذ ذلك الوقت بسبب الجزاءات الأحادية المجحفة المفروضة على السودان منذ أوائل التسعينيات. كما نلاحظ أنه في حين أن المساعدات الإنسانية للسودان زادت من حيث نصيب الفرد، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت بشكل حاد خلال تلك الفترة. وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية مسألة أساسية لا بد من التشديد عليها لأنها تشكل التزاما حيويا من جانب البلدان المتقدمة النمو بمساعدة البلدان النامية إن كان للأهداف الإنمائية للألفية أن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥.

وبالرغم من التحديات والقيود الخطيرة، واصل السودان تنفيذ مجموعات السياسات المتعلقة بإصلاح الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي التي خفضت التضخم من مستوى ١٣٠ في المائة خلال التسعينيات إلى أقل من ١٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. ويولي توجيه اهتمام أكبر لأضعف فئات السكان من أجل تحسين نوعية حياة الفقراء. وأنشأ السودان صندوقا لتنمية المجتمعات المحلية لتيسير وصول الفقراء إلى قروض الائتمان الصغيرة لتمكينهم من إنتاج غذائهم وإدرار الدخل عمليا.

وقد أنشئ مشروع يهدف إلى توسيع تمويل المشاريع الصغيرة بتكليف من البنك المركزي للسودان، اعترافا بالدور الهام الذي يمكن أن يؤديه تمويل المشاريع الصغيرة في تعبئة الموارد للتنمية الاقتصادية للبلد، ولا سيما فيما يتعلق باستئصال الفقر. والهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو تسهيل وصول الفقراء من الريف والمناطق شبة الحضرية والحضرية إلى الخدمات المالية من خلال توسيع وتطوير قطاع تمويل المشاريع الصغيرة بطريقة مجدية التكاليف وتراعي الفوارق بين الجنسين ومستدامة.

ونتيجة لتعديلات مؤاتية لقانون الاستثمار في البلد ولاتفاقات السلام، نشأ مناخ مؤات للاستثمار، ويجري اجتذاب مستوى عال من الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى العديد من القطاعات، لا سيما الزراعة والموارد الحيوانية والطاقة والصناعات الخفيفة.

وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه الجهود تعرقلها ديون البلد الخارجية الكبيرة، التي تزيد على ٢٧ بليون دولار، ويشكل ٥٠ في المائة منها متأخرات متراكمة. وما زالت مشكلة الديون الخارجية للسودان تقيد وصول البلد إلى

التمويل الخارجي للتنمية. ومما يثير قلق الحكومة بعد سبع سنوات من التنفيذ الناجح للبرامج المتتالية التي تخضع للإشراف، أنها لا تستفيد من أي مبادرات لتخفيف أعباء الديون.

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، لا بد من تطوير شراكة عالمية قوية من أجل التنمية لضمان نظام تجاري ومالي مفتوح، يقوم على أساس القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي. ولا بد من تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا من خلال وصول جميع منتجاتها إلى الأسواق بدون رسوم أو حصص أو عراقيل.

وفيما يتصل بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإن السودان يؤمن بقوة بقيمة استخدام أوجه التكامل والقرب الجغرافي في مواجهة عملية العولمة السريعة والتي لم يتم تشاطر فوائدها بشكل متساو، من أجل إقامة علاقات اقتصادية قوية ومتوسعة بين بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وفي إطار دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتعزيز الشراكة الاقتصادية في سياق اتفاق كوتونو، استضاف السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ اجتماع قمة المجموعات الأفريقية والكاريبية ومنطقة المحيط الهادئ لتسريع عملية استكمال المفاوضات بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية بأسرع وقت ممكن، وسيواصل السودان ذلك الجهد طوال فترة رئاسته حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وفي الختام، في حين أن توافق آراء مونتيري سلط الضوء على دور الظروف الداخلية في تعبئة الموارد، فإن دور المساعدة الدولية ما زال يمثل عاملا أساسيا، ونتطلع إلى مواصلة التصدي لهذه المسائل وإلى المضي قدما في الدوحة في العام القادم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بول بادجي، رئيس وفد السنغال.

السيد بادجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إن بياني هذا كان مقررا أن يدلي به قبل يومين السيد شيخ تيديان غاديو، وزير خارجية السنغال، الذي ترتب عليه القيام بواجبات أخرى اضطرته إلى مغادرة نيويورك. وقد طلب مني أن أدلي بالبيان بالنيابة عنه. وسوف أدلي بنص موجز للبيان.

”أود تشاطر بعض الملاحظات التي سجلتها أثناء مراجعة التقريرين القيمين المقدمين من الأمين العام، السيد بان كي – مون في الوثيقتين A/62/190 و A/62/217. وتتناول ملاحظاتي المصادر الرئيسية لتمويل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي، والتجارة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والدين.

”ويفيد التقريران بأن الاستثمارات المباشرة الأجنبية لكل البلدان النامية ارتفعت نسبتها من ١٨ في المائة إلى ٤٨ في المائة من مجموع مدفوعات التمويل بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٦. ولكن هذه الاستثمارات مركزة في بعض المناطق إلى حد كبير وهناك تفاوت كبير بين البلدان في المنطقة نفسها. وهذا صحيح على نحو خاص في أفريقيا جنوب الصحراء.

”وإذ أنتقل إلى التجارة الدولية، يؤكد التقريران أن البلدان النامية ما زالت تواجه عراقيل خطيرة في الوصول إلى الأسواق في البلدان المتقدمة النمو، وأن الالتزامات بتحرير الخدمات بموجب الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات محدودة النطاق.

”وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فالوضع ليس أفضل. ووفقا لتقرير الأمين العام، فإنه على الرغم من الزيادة من ٢٧ بليون دولار إلى

٧٣ بليون دولار في المتوسط بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٥، فإننا ما زلنا بعيدين عن هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. ويمضي قائلا إنه، وفقا للتقديرات الأولية، انخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية قليلا في عام ٢٠٠٦ وإن زيادتها ستتوقف عملياً في عام ٢٠٠٧، وذلك وفقا للتوقعات. وفي نفس السياق، يشير الأمين العام إلى أن تخفيف عبء الديون الخارجية لم يكن له سوى تأثير محدود لأنه تم تطبيقه، في الجانب الأكبر منه، على أرصدة ديون كان من الصعب في كل الأحوال، إن لم يكن مستحيلا، تسديدها، بالإضافة إلى أن تدابير تخفيف عبء الديون، مهما كانت مفيدة، لا تكفي لضمان بقاء رصيد الديون.

”هذه هي الأسباب المحددة للقيود على المصادر الأربعة الرئيسية لتمويل التنمية، وهي السبب في النتائج السيئة التي شهدناها منذ عام ٢٠٠٢. ولن تتحقق وعود مونتيري إلا إذا سعينا جاهدين إلى إيجاد الأدوات لتعبئة موارد إضافية – أدوات من شأنها أن تكمل المصادر الأربعة الرئيسية التي ذكرتها للتو – بالإضافة إلى تفعيل تلك الالتزامات.

”وتنخرط المجموعة الرائدة للجباية التضامنية لتمويل التنمية في هذه الممارسة منذ إنشائها عام ٢٠٠٦. وهذه المجموعة، التي تضم حاليا ٥٤ بلدا عضوا، قد وضعت لنفسها هدفا رئيسيا يتمثل في تحديد مشاريع إبداعية لتمويل التنمية واختبارها على أساس تجريبي ونشرها. ومن الآليات الجديدة المحتملة التي حددتها المجموعة، يمكن أن نشير، من بين آليات أخرى، إلى المرفق الدولي لشراء الأدوية وكذلك الجباية التضامنية على تذاكر الطائرات والصندوق العالمي للتضامن الرقمي.

”وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتذكير بأن صندوق التضامن الرقمي، وهو مبادرة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، يلقى التقدير كوسيلة خاصة لمكافحة الفقر، وقد أقره المجتمع الدولي خلال مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ويقترح هذا الصندوق ”واحدا في المائة للتضامن الرقمي“، وهي المبادرة المعروفة باسم مبدأ جنيف، التي يبدو لنا أن تنفيذها أمر بالغ الأهمية إذا أردنا الحد من الفجوة الرقمية في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا.

”ويقترح هذا المبدأ على أية شركة تمنح عقودا عامة أن تدفع نسبة واحد في المائة من قيمة العقد لصندوق التضامن الرقمي إسهاما في معالجة الفجوة الرقمية. ويمكن للإدارات الوطنية والمجتمعات المحلية أيضا أن تطبق مبدأ جنيف. وتشجع مرونة تنفيذ المبدأ وطابعه الطوعي كثيرا على انتشاره.

”رئيس دولة السنغال، السيد عبد الله واد، صاحب فكرة صندوق التضامن الرقمي ومبدأ جنيف، اقترح أيضا صيغة لتخفيف الصدمات الشديدة التي تعاني منها اقتصاداتنا الهشة بسبب الطفرة الهائلة في أسعار النفط التي شهدناها منذ عام ٢٠٠٣. وعن طريق التمكين من تحديد الأرباح التي تجنيها شركات النفط العاملة في أفريقيا بسبب الزيادة المذهلة في أسعار النفط الخام، وكذلك الضريبة الإضافية المفروضة على البلدان الأفريقية المستوردة للذهب الأسود، تمثل هذه الصيغة، المعروفة أكثر باسم صيغة واد، اختبارا لالتزام تلك الشركات بالتضامن مع تلك البلدان.

”واليوم، وبعد خمس سنوات من مونتيري، لا يزال الرفاه الاقتصادي والاجتماعي هدفا بعيد المنال وتجاهد بلدان أعضاء عديدة في منظمتنا لبلوغه. وفي الواقع، تبدو الأهداف الإنمائية للألفية بعيدة المنال بشكل متزايد، لا سيما في أفريقيا، والفقر في ازدياد، وهو ما يزيد الفجوة بين الأمم. وعليه، ينبغي عدم تجاهل أية مبادرة في هذه المرحلة الحاسمة إذا أردنا استمرار الأمل في التنفيذ الناجح لتوافق آراء مونتيري.

”ولهذا، فإن بلدان المجموعة الرائدة للجباية التضامنية لتمويل التنمية، ومنها السنغال، توجه دعوة رصينة إلى جميع الدول الأعضاء في منظمتنا لكي تنظر في تنفيذ آليات مبتكرة لتمويل التنمية التي حددتها هذه البلدان وبدأت بتنفيذها“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد زخاري موبوري – مويتا، رئيس وفد كينيا.

السيد **موبوري – مويتا** (كينيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أعرب لكم عن تقديري لتنظيم هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. ويؤيد وفد بلادي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا باكستان وبنن باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومجموعة الدول الأفريقية، على التوالي. واقتداءً بخطابك أمس أمام هذا الاجتماع، سأدلي بنسخة شديدة الإيجاز من بياني، الذي قدمنا نصه الكامل إلى الأمانة العامة لتعميمه.

يوفر توافق آراء مونتيري إطارا مفاهيميا مكملا للجهود الرامية إلى التعامل مع قضايا تمويل التنمية على جميع المستويات بشكل شامل ومنهجي. ولذا، يدعو وفد بلادي المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة، إلى الوفاء بالتزاماتها من أجل الحفاظ على روح مونتيري. بالنسبة إلى كينيا والعديد من البلدان النامية، تم إجراء عدد من الإصلاحات الواسعة النطاق منذ مؤتمر مونتيري كجزء من التزاماتنا.

ومع ذلك، تبقى قدرة كينيا محدودة على جمع الموارد على الصعيد المحلي من أجل التنمية، ومن ثم، لا بد من التحرك السريع من شركاء التنمية للوفاء بالتزاماتهم بتقديم الدعم الكافي من أجل التنمية.

وثمة بلدان في تدهور مطرد منذ تسعينات القرن الماضي، وخاصة في أفريقيا. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير لعكس مسار هذا الاتجاه السلبي المثير للقلق. ولقد ثبت أن التجارة العادلة أداة حيوية ومحفز للتنمية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. ونحن ندعو إلى نظام عادل وعالمي وقائم على القواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف للتجارة المتعددة الأطراف ويمكنه أن يحفز التنمية في جميع أنحاء العالم.

ويشكل الدين الخارجي عقبة رئيسية أمام التنمية في البلدان النامية. وهناك عدد من المبادرات التي اتخذت – مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون – لم تفدنا في شيء بسبب التصور بأنه يمكن لكينيا أن تتحمل دينها. وهذا أمر غير واقعي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضع آليات في إطار تمويل التنمية تعجل عملية ضمان التخفيف غير المشروط لعبء ديون البلدان النامية.

وعلى مؤسسات بريتون وودز دور خاص وهام تاريخيا في توفير الموارد لتمويل التنمية في البلدان المحتاجة. ومنذ فترة طويلة، وما فتئت البلدان النامية تدعو إلى إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لجعلهما يستجيبان لاحتياجاتها و لم تحقق تلك الدعوة نجاحا يُذكر، إن كان هناك أي نجاح. وإذا تم الالتفات إلى دعوتنا الجماعية والاستجابة لها سيكون ذلك موضع تقديرنا.

وأخيرا، يتطلع وفد بلادي إلى نجاح الاستعراض المرتقب لتوافق آراء مونتيري في عام ٢٠٠٨.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد كاميلو غونزالفيس، رئيس وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد غونزالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالانكليزية): منذ خمس سنوات ونصف السنة، التقى قادة العالم في مونتيري وأعلنوا بقوة أن:

> ”هدفنا هو القضاء على الفقر، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، والنهوض بالتنمية المستدامة فيما نتقدم باتجاه نظام اقتصادي عالمي أبوابه مفتوحة أمام الجميع وقائم على العدل تماما“. (A/CONF.198/11، القرار ١، المرفق، الفصل الأول، الفصل الأول، الفقرة ١)

واليوم، كان السؤال الذي طرحتموه علينا، سيدي، هو ما إذا كنا قد ارتقينا إلى تلك المشاعر النبيلة.

ولا بد لنا أن نعترف أنه، في بيئة يحدث بها تقدم متباين نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بالاقتران مع تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية، وترسخ لعدم المساواة على الصعيد العالمي، وعلى الرغم من بعض النقاط الناصعة السارة، كان تقدمنا الجماعي بعد مونتيري لا يبشر بالخير.

والكلمة الهامة في عبارة ”تمويل التنمية“ هي التنمية. ولا يمكن النظر إلى توافق آراء مونتيري بمنظور الحساب الختامي ببراعة اليد يتم فيه نقل البنود من عمود في الميزانية إلى عمود آخر في لعبة صدف دولية مثيرة. ويجب أن نركز على التزامنا بتحسين أقدار البلايين من البشر في العالم يعيشون في فقر ساحق لا يمكن تصوره.

ويسلم هذا المنظور الذي يركز على البشر بأنه لا يمكن أن يكون هناك نهج واحد للتنمية يناسب الجميع. وعلينا أن نتخلى عن نُهُج التمويل الوحيدة، وغير المرنة، والتي تدفعها العمليات، التي أدت إلى فشل العديد من المبادرات. ومن شأن الصرف ذي الكفاءة والمرونة للتمويل أن يكون أكثر فائدة من مجرد زيادة كميات التمويل المتاحة في ظل الطرائق الموجودة حاليا. وفي سانت فنسنت وجزر غرينادين، على سبيل المثال، وجد المزارعون الذين كانوا يلتمسون التمويل الذي كان يمنح بسخاء للتنويع الزراعي أنفسهم في مأزق، يتمثل في إجراءات روتينية ومتطلبات مفروضة من الخارج وغير عملية في السياق المحلي دون أمل في الخلاص. ويقف أولئك المزارعون على الخط الأول في مواجهة تداعيات العولمة والإعانات الزراعية الجائرة، وقد تاهوا في غياهب البيروقراطية ولم يقتربوا بعد من المساعدة الإنمائية الموعودة التي تمس إليها الحاجة.

ويمكن أن تستفيد البلدان الصغيرة، مثل بلدنا، لو بسطت البلدان المانحة أجهزتها التمويلية بطريقة تجعلها تسلم بما حققناه من مكاسب في ميادين الديمقراطية، ومكافحة الفساد، والحكم الرشيد، ومن ثم وضعت ثقتها فينا وقدمت مبالغ صغيرة نسبيا من المال إلى مجموعة متنوعة من المشاريع الصغيرة بدون عوائق بيروقراطية غير عملية.

ولم تسنح لمعظم البلدان المتوسطة الدخل، والدول الجزرية الصغيرة النامية بداية إنمائية جديدة في مونتيري. وتُركنا، كما يحدث دائما، لكي نخدم في عناء سيدين متشددين: الدائنون الأجانب الذين يرون أن خدمة الديون والتقشف مسألتان فائقتا الأهمية، وسكاننا المحليون الذين يلزم لهم على سبيل الاستعجال توسيع الاستثمارات في الجوانب الاجتماعية والهياكل الأساسية.

ويجري الآن استبعاد البلدان الصغيرة المتوسطة الدخل من التخفيف الشامل لعبء الدين بطريقة تشكك في صدق الالتزامات المضطلع بها في مونتيري. والواقع أن أمام كل البلدان، باستثناء البلدان المثقلة بالديون، لغز محير. فالبلدان المدينة التي تؤثر مديونيتها ذاتها سلبا على حكمها واستقرارها، مطلوب منها أن تنظف اقتصاداتها كشرط أساسي مسبق لتخفيف عبء ديونها. أما البلدان المتوسطة الدخل التي تنعم في أحيان كثيرة بالاستقرار والحكم الجيد، فيقال لها من ناحية أخرى أن كفاءتها الهامشية في تجنب الكوارث الاقتصادية تستبعدها من الحصول على تخفيف عبء الدين. وهكذا، فإن البلدان المتوسطة الدخل، التي يوجد بها ٤١ في المائة من فقراء العالم، محكوم عليها، مثل سيزيف، بأن تدفع صخرة الدين إلى أعلى التل إلى ما لا نهاية.

وإذا كانت الإلغاءات الواسعة النطاق للديون غير مستساغة من الناحية المجردة، فمن المؤكد أنه لا يستعصي على ذكاء هذه الهيئة التوصل إلى سبل يمكن بها لأي دولة مدينة أن تفي بالتزاماتها للدائنين بإعادة تخصيص دولارات خدمة ديونها على الصعيد المحلي إلى مشاريع إنمائية يتفق عليها الطرفان.

وتأسف سانت فنسنت وجزر غرينادين مرة أخرى لفرض حواجز وإعانات مشوهة للتجارة، تخدم من وجهة نظر قصيرة آلهة المواءمة السياسية المحلية. وتشكل تلك السياسات استثمارات في عدم الاستقرار والقلاقل والتخلف، كما أن حل تبعاتها ومظاهرها العالمية يتطلب، كما لمسنا، ما هو أكبر بكثير من نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي.

وفي ذلك الصدد، تقتبس سانت فنسنت وجزر غرينادين ما ذكره هورست كويلر، المدير العام لصندوق النقد الدولي أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٣ من أنه يجب على الاقتصادات المتقدمة أن تفي بتعهداتها، وما برح الرقم المستهدف منذ وقت طويل والبالغ ٠,٧ في المائة يشكل في رأيي اختبارا محددا لموثوقيتها. ويجب التظر إلى توافق آراء مونتيري على أنه كل متكامل؛ ويكشف استمرار عدم قدرة بعض البلدان على إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق ذلك الهدف المتواضع عن عدم صدق التزامها بهذه العملية.

وتلاحظ سانت فنسنت وجزر غرينادين أن مفهوم المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ في مجموعه ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي نوقش لأول مرة في عام ١٩٦٩. وكان ذلك قبل ظهور تحديات تغير المناخ، والفجوة الرقمية، ومسائل التنمية الخاصة لعالم ما بعد الحرب الباردة وما بعد ١١ أيلول/سبتمبر. ومن حقنا أن يكون السؤال الذي نطرحه على أنفسنا هو هل نسبة ٠,٧ في المائة كافية وليس هل هي ممكنة التحقيق. وقد حان الوقت لتنفيذ هذا المقياس الأخلاقي قانونيا وتلقائيا.

والتنمية في سانت فنسنت وجزر غرينادين تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي، والتعاون التقني، ونحن ممتنون عميق الامتنان للمساعدة الثنائية التي ما زلنا نحصل عليها من بلدان في أمريكا الشمالية، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية، والبحر الكاريبي، وآسيا. ونسلم أيضا بالدور الذي لا غنى عنه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق الأهداف السامية لتوافق آراء مونتيري. وعلى هذا الأساس، تدين سانت فنسنت وجزر غرينادين بالامتنان فيما يتصل بمبادرات كوبا وجمهورية فنزويلا البوليفارية، على الرغم من انتقادهما في بادئ الأمر لعملية مونتيري، وجمهورية الصين بشأن تايوان، على الرغم من استمرار استبعادها المجحف من هذه الهيئة.

ولقد أثبت هؤلاء أنهم شركاء إنمائيون مستعدون ومبدعون، وأثبتوا، في ذلك الصدد، أنهم مواطنون عالميون مثاليون.

وذكر واحد من أكبر الفنانين في حضارتنا الكاريبية، وهو بوب مارلي الراحل ذات يوم ''أن الجماهير الجائعة جماهير غاضبة''. ويأخذ توافق آراء مونتيري بنفس المبدأ، ويسلم بأن ''السلام والتنمية يعزز كل منهما الآخر'' ويعني التسليم بذلك التعاضد بين التنمية والسلام أن تعزيز التنمية يتطلب تعزيز النظام الدولي للسلم والأمن. وبناء على ذلك، ننظر إلى عملية توسيع مجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه باعتبارها مكونا أساسيا لمزيد من التنمية العالمية الموثوقة.

وفي الختام، نود أن نشير إلى كلمات رئيس وزرائنا، الأونرابل رالف غونزالفيس، في مونتيري في عام ٢٠٠٢، عندما ابتهل لكي لا يتحول المؤتمر إلى ''رقصة تنين على منبر وقور لأرقى لغة دبلوماسية لا يصمم على تحويلها إلى أعمال إلا القليل''. وبعبارة أخرى، أن الكلام رخيص، والطريق إلى التخلف الجهنمي مرصوف بالنوايا الحسنة. وبعد خمس سنوات من مونتيري، لا بد لجميع البلدان – المتقدم منها والنامي على حد سواء – أن تنفذ كلماتنا حسنة النية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد هارولد لندفيلد، رئيس وفد سورينام.

السيد لندفيلد (سورينام) (تكلم بالانكليزية): باسم معالي السيدة ليغيا كراغ – كيتيلديك، وزيرة خارجية سورينام، والسفير ماكدونالد، أود أن أعرب عن تقدير جمهورية سورينام لكم، سيدي، لتنظيم هذا الحوار الهام الذي تزداد أهميته في معرض التحضير لمؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي سيعقد في الدوحة، قطر، في العام القادم.

ويود وفدي، بادئ ذي بدء، أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلت به وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية في جمهورية باكستان الإسلامية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويؤكد على أهمية توافق آراء مونتيري كاتفاق شامل يحدد السياسات الوطنية والدولية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

ونؤمن بقوة بأن الأمم المتحدة هي المحفل الرئيسي لمناقشة هذه المسألة الهامة، والتوصل إلى سبل لحل القضايا الإنمائية الاقتصادية العالمية، وتحسين مستويات المعيشة للملايين من أشد الناس فقرا في العالم. وعلى الرغم من أن تقرير الأمين العام عن متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية يشير إلى بعض التحسينات الهامة، فإنه يوجه انتباهنا أيضا إلى المسائل التي ما زالت باقية بدون حل. وتتضمن تلك المسائل التوزيع غير المتكافئ للثروة على الصعيدين الوطني والدولي، كما يتجلى في أن ٧٠ في المائة من تدفقات الموارد الخاصة للبلدان النامية تستوعبها حفنة من البلدان؛ وتزايد الفقر على الصعيد العالمي؛ وظهور أشكال جديدة من الحمائية؛ وعدم إحراز تقدم حاسم في المفاوضات التجارية في الدوحة؛ وانخفاض المستويات الحالية والمتوقعة للمساعدة الإنمائية الرسمية، التي تقصر بكثير عن الأرقام المستهدفة اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عبر العالم؛ وتزايد مجموع ديون البلدان النامية بسرعة كبيرة.

ومع أن تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على عملية التنمية، يزداد في الوقت نفسه ضعف البلدان المتوسطة الدخل بسبب حصول تحول رئيسي من الدين الرسمي إلى الدين الخاص. وهناك جهود منقوصة لإعادة بناء الهيكل المالي الدولي استجابة للتغييرات العميقة في الاقتصاد العالمي.

وما زالت حكومة سورينام ملتزمة بأن تحقق في عام ٢٠١٥ الغايات التي حددت في إعلان الألفية، الذي يشكل المبادئ التوجيهية لسياساتنا وبرامجنا الإنمائية.

وحققت سورينام نموا اقتصاديا بلغت نسبته ٥ في المائة تقريبا خلال الأعوام الخمسة الماضية نتيجة لاستثمارات جديدة في قطاع التعدين، ولتنفيذ سياسات صارمة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي ولزيادة التعاون مع المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف.

إن النمو الاقتصادي لبلدنا، شأنه شأن العديد من البلدان النامية الأخرى، بالغ الضعف بسبب اعتمادنا على عدد محدود من القطاعات. ويعمق هذا الضعف أن سورينام بلد ساحلي منخفض، وأغلبية السكان يتمركزون في المنطقة الساحلية حيث تقع معظم الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك مصائد الأسماك والزراعة والأعمال الصناعية. وبالتالي، فلا جدال في أن ارتفاع منسوب سطح البحر سيكون أمرا مفجعا بالنسبة لبلدنا ولبلدان أخرى على حد سواء.

ولذلك، من الأهمية بمكان إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الدوحة لعام ٢٠٠٨، وإيجاد سبل إبداعية لتمويل التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ، بما في ذلك نقل التكنولوجيا.

وتقر سورينام بإسهام القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية وتمويل التنمية. ولذلك، نشعر بالاعتزاز إذ نشير إلى أن سورينام نظمت المنتدى الأول للمجتمع المدني على نطاق العالم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في عاصمتنا مدينة باراماريبو في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو هذا العام. وكان هذا جهدا ناجحا للشراكة بين حكومة سورينام ومنظمة رصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي، والرابطات الإقليمية للأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية والاتحاد الأوروبي وعدد من البلدان التي تقيم معها سورينام علاقات ثنائية وثيقة.

وإذ نتطلع إلى متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي يعقد في العام المقبل في الدوحة، فإننا نذكر بأنه ما زال يتعين الوفاء بالوعد الإنمائي لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية. وهذا الطريق الجديد نحو الدوحة يوفر لنا جميعا فرصة هامة لضمان إنشاء آليات للوفاء بالتعهد المتمثل في وضع التنمية في صميم جدول أعمال التجارة الدولية. وبالتالي، ينبغي أن تعالج معالجة كاملة في هذا الإطار التحديات الاستثنائية التي تواجه الدول الصغيرة، وبصورة أكثر تحديدا، أن يتم التركيز على المعاملة الخاصة والتفضيلية لمعظم الاقتصادات الضعيفة بيننا.

وفي الختام، أود أن ألخص بعض النقاط الأساسية التي ستساعد على تحقيق تنمية سريعة للجميع. أولا، آن الأوان لإدخال آلية للرصد بغية تقييم تنفيذ توافق آراء مونتيري وإبقائه في المسار الصحيح. ثانيا، علينا أن نواصل الجهود لزيادة فعالية المعونة واستكشاف سبل إبداعية لتمويل التنمية. ثالثا، علينا أن نعزز المؤسسات المالية الدولية كخطوة بالغة الأهمية في إصلاح إدارتها، وأن نمنح البلدان النامية صوتا وتمثيلا كافيين. رابعا، يلزمنا أن ندعم بفعالية أفقر البلدان في جهودها للاندماج في التجارة والنظم الاقتصادية العالمية، بتمكينها من حماية أسواقها خلال فترة انتقالية من المنافسة غير العادلة التي تؤثر على تنميتها وأمنها الغذائي. خامسا، وفي الدوحة العام المقبل، لا بد لنا من إحداث تغيير كبير في العملية الإنمائية الحالية بدعم المبادرات الخلاقة للتمويل. وأخيرا، ينبغي دعم التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال التعاون الثلاثي، شريطة ألا يكون مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد حسن علي صالح، رئيس وفد لبنان.

السيد صالح (لبنان) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على إدارة الحوار الرفيع المستوى الثالث بشأن تمويل التنمية. ونحن على ثقة تامة بأننا، في ظل قيادتكم المقتدرة، سنتمكن من اختتام عملنا وتحقيق بعض الإنجازات الجوهرية.

ويود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلت به معالي السيدة رباني خار، وزيرة الشؤون الاقتصادية في جمهورية باكستان الإسلامية، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يكتسي الحوار الرفيع المستوى الثالث بشأن تمويل التنمية أهمية كبيرة هذا العام، إذ أن المقصود به إجراء تقييم لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري، وتحديد إطار وطرائق لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المقرر عقده في الدوحة، قطر، في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، والإسهام بشكل موضوعي في التحضير لهذا المؤتمر.

إننا نتطلع إلى إجراء استعراض هام لتنفيذ توافق آراء مونتيري. وفي هذا الصدد، يقدم تقرير الأمين العام (A/62/217) صورة تتفاوت في معالمها من إحراز تقدم كبير في بعض مجالات التنفيذ، إلى تقدم متواضع وركود أو تراجع في مجالات أخرى. وينبغي لهذا أن يلهم جهودنا لزيادة التصميم على تنفيذ توافق آراء مونتيري. وهذه الصورة أيضا ملونة بحقائق واقعية معينة يلزم أن نضعها في الاعتبار وأن نحاول معالجتها. وهذه الحقائق تتراوح من انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية إلى عدم إحراز تقدم في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المعنية بالتنمية والتابعة لمنظمة التجارة العالمية.

ويلزم اتخاذ إجراءات على مستويات مختلفة. فعلى الصعيد الوطني، ثمة حاجة للسعي إلى إجراء الإصلاحات القانونية والتنظيمية المناسبة بغية تهيئة بيئة مؤاتية للنشاط الاقتصادي الخاص. وهذا ليس إنكارا للدور الإنمائي للقطاع العام، ولكن إيجاد تلاحم بناء بين القطاعين يمكن أن يشجع النمو والتنمية.

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تطوير نظام مالي محلي متنوع يؤدي إلى تعزيز الخدمات المالية القادرة على تسهيل تمويل الاستثمارات المنتجة، وتوفير الائتمانات المتناهية الصغر والتمويل المتناهي الصغر وجعل الحصول على تلك الخدمات معقول التكلفة للجميع ومباشر من الناحية الإجرائية. ويلزم أيضا أن توجه سياسات الاقتصاد الكلي نحو إيجاد فرص العمل. وفي لبنان، فإن الخدمات المالية متطورة، وتوجد برامج خاصة لتقديم القروض المتناهية الصغر وبرامج لتسهيل حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل.

وعلى الصعيد الدولي، يلزم معالجة العديد من المسائل. أولا، وصلت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية إلى ٤٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٦. وبالرغم من أننا نشعر بالتشجيع لهذا الرقم، فإننا نلاحظ مع بالغ القلق أن ٧٠ في المائة من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ذهبت إلى حوالي ١٢ بلدا ناميا، موجهة بشكل أساسي إلى قطاع السلع الأولية، وخاصة النفط.

إن التعاون بين بلدان الجنوب آخذ في أن يصبح مصدرا متزايدا للاستثمار المباشر الأجنبي. و ينبغي ألا يعتبر ذلك التعاون بين بلدان الجنوب بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب، بل هو تعاون مكمل له. ويمكن زيادة تعزيزه بتعاون ثلاثي فيما بين بلدان الجنوب وبينها وبين بلدان الشمال، الأمر الذي لن يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار

المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية فحسب، بل يؤدي أيضا إلى نقل التكنولوجيا. ويمكن لمجتمع المهاجرين أن يشكل مصدرا آخر للاستثمار المباشر الأجنبي في بلدانهم الأصلية؛ ومن ثم، يتعين تخفيض الحواجز أمام التحويلات.

ثانيا، تمثل جولة الدوحة الإنمائية فرصة لإصلاح الاختلالات في النظام التجاري المتعدد الأطراف بتوفير الوصول المعزز والحقيقي إلى الأسواق ودخول صادرات البلدان النامية من السلع المصنعة والسلع الأساسية والخدمات. ويساورنا قلق كبير حيال ظهور أشكال جديدة للحمائية، ونعتبر أن عدم إحراز تقدم في جولة الدوحة الإنمائية التابعة لمنظمة التجارة العالمية يؤثر بطريقة أو بأخرى على نمو التجارة الدولية ويؤدي إلى تخفيض قدرتها على أن تصبح محركا رائدا للتنمية.

ثالثا، ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية بين أهم الأدوات لتمويل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وإننا نشعر بالقلق للانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تضاءلت في عام ٢٠٠٦ إلى ٠,٣٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعد أن كانت ٠,٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٥. ونحن نعتبر أن إدراج الإعفاء من الديون والمساعدة التقنية والإغاثة في حالات الطوارئ في المساعدة الإنمائية الرسمية لا يمثل مصادر إضافية للتنمية. ومن الواضح تماما أن هناك حاجة ملحة لزيادة التدفقات العامة من المساعدة الإنمائية الرسمية، وصافي تخفيف الدين والمساعدة التقنية والإغاثة في حالات الطوارئ. ونحن نطالب البلدان المتقدمة النمو بأن تفي بالتزاماتها الخاصة بالمعونة وأن تقوم بجهود ملموسة لتحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية ولتحقيق هدف الـ ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نموا.

رابعا، لا يزال الفقر من أهم العوامل التي يمكن أن تعيق جهود التنمية التي يبذلها بلد مثقل بالديون، وبذلك تؤخر خططه الإنمائية. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تخفف جزءا كبيرا من الديون وتُعيد جدولتها وتشطبها لتمكين البلدان النامية من تخصيص الموارد المالية التي تم توفيرها للتنمية. وفي ذلك الصدد، نعتبر أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين موجهتان في الاتجاه الصحيح. ونطالب الدائنين والمدينين بتجنب حالات الدين الذي لا يمكن تحمله أو معالجتها. وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى أن تخفف ديون البلدان المتوسطة الدخل وتشطبها وتعيد جدولتها.

خامسا، نؤيد الجهود الحالية لإصلاح المؤسسات المالية الدولية. ونعتبر أن النتيجة النهائية لها ينبغي أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في صوت البلدان النامية ومشاركتها وقوة تصويتها في إدارة تلك المؤسسات.

سادسا، هناك حاجة ملحّة إلى إيجاد مصادر جديدة وإبداعية للتمويل من أجل التنمية. ولبنان يرحب بأية مبادرة في هذا الاتجاه ويعتبر أن إيجاد الموارد المالية اللازمة سوف يساعد كل البلدان النامية على الاقتراب أكثر من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي الختام، نود تكرار تأكيدنا مرة أخرى على التزامنا المستمر بالحوار بشأن تنفيذ توافق آراء مونتيري، ونود أن نؤكد لكم، سيدي، على تعاوننا ودعمنا.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مارتن بلنغا – إبوتو، رئيس وفد الكاميرون.

السيد بلنغا – إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): في هذه المرحلة المتقدمة من مناقشتنا حيث قيل

كل شيء وأحسن القول، وأحيانا أبلى المتكلمون بلاء حسنا، فإنني آتي متأخرا بعض الشيء. ويشاطر وفد بلادي الشواغل التي أُعرب عنها، ولا سيما بشأن الحاجة إلى مضاعفة الإرادة السياسية للانتقال من القول إلى الفعل – للوفاء بالتزاماتنا التي قطعناها في قمة الألفية وفي مؤتمر مونتيري. ولذلك،كان بإمكان وفد بلادي ألا يطلب الكلمة. غير أن أهمية هذه المناقشة، التي سجلت معدلا مرتفعا من المشاركة، تدفعنا لإبداء بعض الملاحظات التي يود وفد بلدي أن يتشاطرها مع الأعضاء. وسنفعل ذلك من خلال وضع هذه المناقشة في سياق يتعلق بأفريقيا من ناحية، وبمبرر وجود الأمم المتحدة من ناحية أخرى. وبطبيعة الحال، سنفعل ذلك، مع مراعاة الوقت الذي اقترحتموه علينا، سيدي الرئيس.

أولا، سأتكلم عن أفريقيا. ففي الأسبوع الماضي، نظرت الجمعية العامة في التقرير المرحلي للأمين العام (A/62/204) عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وبالفعل، فقد ركزت المناقشة على تنفيذ المجتمع الدولي للتعهدات التي قُطعت لدعم أفريقيا في جهودها الإنمائية. فهل من قبيل المصادفة أن يُحدد موعد إجراء تلك المناقشة اليوم، حيث تناقش نفس الجمعية التمويل من أجل التنمية؟ ونحن، من جانبنا، نتمنى أن تكون مصادفة سعيدة وعلامة من علامات العصر. ولدينا أسباب عديدة لنبني آمالا كبيرة على هذه المناقشة.

هنا، نود أن نعرب مرة أخرى عن امتناننا لكل شركائنا في التنمية الذين قطعوا تعهدات أو اتخذوا قرارات بإلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف للبلدان الأفريقية التي تفي بالشروط المطلوبة. نود أيضا أن نشكرهم على الدعم المتعدد الأوجه الذي يقدمونه إلى أفريقيا في تقدمها المضني ومستوياته المتباينة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

غير أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي الاضطلاع به إذا ما أردنا التقيد بالمواعيد النهائية وتحقيق الأهداف المقررة لعام ٢٠١٥، وبصورة خاصة، القضاء على الفقر والجهل والأوبئة الرئيسية. وذلك يبيّن ويسلط الضوء على أهمية توصيات الأمين العام التي وردت في تقريره بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/62/203). وتلك التوصيات موجهة إلى شركائنا، ونود أن نتطرق إلى عدد قليل منها.

لا يزال عدم إحراز تقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لجولة الدوحة يمثل مشكلة كبيرة لأفريقيا. ولهذا السبب، ننتظر من المجتمع الدولي مساعدة على مستوى عال للغاية. وأعضاء مجموعة الثمانية يتعين عليهم وبصورة عاجلة أن يزيدوا مساعدتهم لأفريقيا بقدر كبير إذا أرادوا، كما تعهدوا، أن يضاعفوا تلك المساعدات بحلول عام ٢٠١٠. وبالتالي، فهم مدعوون إلى وضع سلسلة من الآليات الإبداعية للتمويل لتعويض إي خفض للائتمانات الأساسية للميزانية. ومن المهم أيضا أن تعطي الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، بما في ذلك، الترتيبات النهائية لجولة الدوحة أولوية لاحتياجات أفريقيا وأن تضمن أحكاما خاصة بالتنمية تتناسب مع احتياجات القارة. وينبغي لمبادرة المساعدة مقابل التجارة أن تساعد البلدان الأفريقية على تنفيذ مختلف الاتفاقات التجارية، بما في ذلك جولة الدوحة واتفاقات الشراكة الاقتصادية، عن طريق إزالة العقبات العديدة التي تواجهها البلدان الأفريقية.

ثانيا، هذه المناقشة تأخذنا إلى حلم الآباء المؤسسين لمنظمتنا – إنه الحلم الذي تم التأكيد عليه مجددا بصورة رسمية في قمة الألفية، ألا وهو بناء عالم ينعم بالسلم لأنه مزدهر. وديباجة الميثاق، بليغة على نحو خاص في ذلك الصدد، إذ تقول:

”نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا... أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا... أن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها، قد قررنا أن نوحّد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض“.

وتلك التذكرة تعطي نبرة خاصة لمناقشتنا: فهي تتعلق بالسلام الذي يتعرض لتهديد خطير اليوم بسبب الفقر والفقر المدقع. والتعهدات التي قطعناها في مونتيري والخاصة بالتمويل من أجل التنمية تتعلق بالفعل بالتمويل من أجل السلم. وبالتالي، علينا أن نفي بها. ولدينا الوسائل للقيام بذلك. علينا ببساطة أن نُبدي الإرادة السياسية والتضامن اللازمين.

وكما ذكر الرئيس بول بيا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧،

”هذا التضامن لا ينبغي أن يقتصر على الإعراب عن النوايا الحسنة أو على ملفات من القرارات أو التعهدات الفردية والجماعية التي يتأجل تنفيذها دائما. ولكن يجب أن يكون تضامنا فعّالا وأن يُترجم إلى عمل وواقع ملموسين قادرين على الوفاء باحتياجات وتوقعات بلدان الجنوب – وهي احتياجات، كما نعلم، كبيرة للغاية“.

ليس أمامنا من خيار. فلم يعد بالإمكان السماح بإهدار الموارد واستمرار تفاقم الاختلالات. فهما تهديدان ليس لوتيرة التنمية واستقرار المؤسسات فحسب، بل، وقبل كل شيء، لبقائنا جميعا أيضا.

أي مستقبل يمكن أن يتحقق للسلام أو الأمن أو الرخاء في عالم يستأثر فيه ٢٠ في المائة من السكان بـ ٨٠ في المائة من الممتلكات، بينما تفتقر الأغلبية الساحقة من الأفراد إلى أبسط الاحتياجات الأساسية؟ كيف يمكن لعالم يعيش فيه أكثر من بليون أمي – معظمهم يتعرضون للاستغلال ويعيشون في براثن الفقر المدقع ويُحرمون من كل مشاركة – أن يطمح إلى الديمقراطية؟

القرن الحادي والعشرون إما سيكون قرن التشاطر أو لن يكون أبدا. ولهذا أصبح ملحا – بل حيويا – أن تصل الدول وأن يصل الناس اليوم إلى قناعة بضرورة التشاطر: تشاطر الثروة حتى ننعم جميعا بحياة لائقة؛ وتشاطر المعرفة لتيسير التنمية النابعة من وسطنا. وإن الإدراك التام بأن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن التشاطر هو الذي حدا برئيس جمهورية الكاميرون، فخامة السيد بول بَيي، إلى المطالبة، أثناء مؤتمر قمة الألفية، بإتباع مدونة أخلاقية في العلاقات بين الأمم، وبعولمة أخلاقية يمكن أن تضع الجنس البشري في صميم سياساتنا كافة.

هذا الاقتراح، الذي تم التأكيد عليه بقوة في الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو، ينادي بإبرام تضامن حقيقي ويستند إلى هذا التضامن. وإبرام عهد كهذا سيسمح لنا بالانخراط على سبيل الأولوية العاجلة في استئصال الفقر والتهميش والإقصاء الذي أصبح على ما يبدو سمة العالم. ينبغي لنا أن نساعد كل البلدان، كما قيل من قبل، حتى تحصل على المعرفة والتكنولوجيا اللتين تحتاج إليهما. وإن الذين يعانون أو الذين يجدون أنفسهم في مشقة شديدة يستحقون المساعدة من المحظوظين بيننا. وهذا ما أكده رؤساء الدول في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢). وأرجو ألا يغيب ذلك عن بالنا أبدا. فلنتسلح بأخلاقية التضامن المتشاطر، ونحترم كل الالتزامات ونفي بكل الوعود التي قطعناها في إعلان الألفية وفي مؤتمر مونتيري، دون مزيد من التأخير.

إننا نحتاج إلى الاستثمار في التنمية وبالتالي في السلام. وكما قال الأمين العام، السلام طفل التنمية. إننا نعرف أسباب الافتقار إلى التنمية، بما فيها الصراع والحرب؛ ونعرف كذلك المكونات الأساسية للتنمية من أجل السلام. فلنتذكر ما قاله الشاعر سعدي لنا: ''ذاك الذي يعرف أصول الحكمة ويعيش من دونها إنما هو كشخص يحرث الحقل ولكنه لا يبذر البذور''. إن وقت بذر البذور لا يفوت أبدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رياض منصور، رئيس الوفد المراقب عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): كان الرئيس عباس قد أعرب لكم، سيدي، في بداية المناقشة في الدورة الثانية والستين هذه للجمعية العامة، عن تهانئ فلسطين لكم بمناسبة توليكم المنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة (انظر A/62/PV.10). ولما كانت هذه أول مرة أتكلم فيها بحضوركم، فإنني بدوري أود أن أنقل لكم تهانئي الشخصية وأن أعبّر عن مدى غبطتي برؤيتكم في سدة الرئاسة.

(تكلم بالعربية)

إنه لمن دواعي سروري أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بشأن مسألة هامة لنا جميعا. وفي هذا الصدد، نؤيد البيان الذي أدلى به مندوب باكستان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تشترك منطقة الشرق الأوسط مع دول العالم، وبالأخص البلدان النامية، في مواجهة تحديات التنمية. وتدرك دول المنطقة ارتباط الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في عام ٢٠٠٠ ارتباطا حاسما بعملية مونتيري، بالنظر إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه تمويل التنمية في تحرير البلدان من أوضاع الفقر المدقع التي لا تليق بالبشر. ولا تزال منطقة الشرق الأوسط، بالرغم من أهميتها الاقتصادية والجيوسياسية، منطقة تواجه تحديات إضافية، أبرزها وجود احتلال عمره يزيد على ٤٠ سنة، ساهم بشكل رئيسي في عدم استقرار المنطقة وتقويض التنمية فيها. ويكاد المراقبون والمتابعون يجمعون على أن حالة عدم الاستقرار هذه هي العامل الرئيسي الذي يفسر الأداء الاقتصادي الضعيف للمنطقة وضعف اندماجها بالاقتصاد العالمي.

تحتل فلسطين موقعا هاما في هذه المنطقة. وهي أحد المتلقين الرئيسيين للمعونة الدولية. وقد استطاعت عبر السنوات، بمساعدة من المجتمع الدولي، من تحقيق إنجازات وتنفيذ إصلاحات كبيرة على جميع الصعد الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، دافعها الرئيسي في ذلك الطلب الداخلي من الشعب الفلسطيني. وقد اتخذت فلسطين خطوات جادة وكبيرة صوب الإصلاح الاقتصادي والسياسي. وكان الهدف الأساسي واضحا: كفالة أن نبني لشعبنا أركان نظام مالي عام يتسم بالشفافية والانفتاح على أساس راسخ. وكان الهدف الأشمل أن نقدم لشعبنا نظام حكم يرقى إلى أعلى المستويات الدولية – نظاما ينبغي أن يتوفر لذلك الشعب، شأنه في ذلك شأن الشعوب الأخرى في جميع أنحاء العالم، بوصفه حقا مطلقا.

مع ذلك، وعلى الرغم من العديد من الإنجازات التي تحققت بمساعدة ودعم كبير من المانحين، فإن الحالة الإنسانية والاقتصادية للشعب الفلسطيني تظل قائمة. فقد كانت جهود التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة تواجَه باستمرار من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالعرقلة وبإجراءات تعسفية جعلت معها إمكانية أي فرصة لتحقيق تنمية اقتصادية أو استقرار مالي فيها أمرا شبه مستحيل. فعلى مدار السنوات السبع الماضية دمرت إسرائيل، من خلال ممارساتها

غير الشرعية والمخالفة لقواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، معظم البنى التحتية والمؤسسات والمرافق التي تم بناؤها في الأرض الفلسطينية المحتلة، عقب توقيع إعلان المبادئ في عام ١٩٩٣، بمساهمة سخية من الدول المانحة. وقد وصل الوضع الآن إلى حد الكارثة الإنسانية. وبدلا من أن توجه طاقات الشعب الفلسطينية نحو التنمية وبناء مستقبل أكثر إشراقا، أُجبِر هذا الشعب بسبب العدوان العسكري والحصار الاقتصادي الإسرائيلي المتواصل إلى التحول إلى شعب يعيش على المساعدات الإنسانية.

لقد أكد مؤتمر مونتيري على أن تحقيق التنمية مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. واتفق قادة العالم فيه على اتخاذ خطوات محددة في عدد من المجالات لدعم الشراكة الدولية من أجل التنمية. وإن الشعب الفلسطيني، بوصفه شعبا واقعا تحت الاحتلال، يولي هذه المسألة أهمية قصوى لأنها تمثل شريان حياة بالنسبة له. ولكن بالرغم من ذلك فقد تدهورت الحالة المالية والاقتصادية للشعب الفلسطيني تدهورا مشهودا عقب الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٦، وأُخضِع هذا الشعب لأشد نظم العقوبات قسوة. واستنادا إلى أقوال السيدة كارين أبو زيد، المفوضة السامية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فإن ''المفارقة المذهلة هي رؤية التناقض بين هذا الالتزام العالمي بالقضاء على الفقر وفرض أحد أقسى نظم العقوبات في التاريخ الحديث على الفلسطينيين''. كما أن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، السيد جون دوغار، وصف الحالة بأنها ''المرة الأولى التي يعامَل بها شعب محتل هذه المعاملة''.

وقد تمثل نظام العقوبات هذا بحجز إسرائيل للضرائب التي تجمعها باسم السلطة الفلسطينية، والتي تمثل حوالي نصف ميزانية السلطة الفلسطينية؛ وبتشديد حصارها الاقتصادي والتجاري على المناطق الفلسطينية، بالإضافة إلى وقف المساعدات المقدمة من عدد من الدول المانحة؛ وبفرض قيود مصرفية على تحويل الأموال إلى السلطة وسائر المؤسسات الفلسطينية. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تعميق الأزمة الإنسانية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنحو ٨ في المائة في الربع الثالث من سنة ٢٠٠٦، مقارنة بالفترة نفسها من سنة ٢٠٠٥. أما معدلات البطالة والفقر فقد ظلت في ارتفاع مستمر، وقدرت بـ ٣٠ في المائة و ٦٤ في المائة على التوالي.

وعلى الرغم من وعود الدول المانحة باستئناف مساعداتها وتحويل إسرائيل لجزء من أموال الضرائب التي حجزتها بشكل غير مشروع، فإن الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة لم تشهد أي تغير ملموس نتيجة لاستمرار الاحتلال، واستمرار انتهاكاته، ورفض إسرائيل تحويل مجمل الضرائب العائدة قانونا للسلطة الفلسطينية.

لقد حدد توافق آراء مونتيري التجارة بوصفها محرك مركبة التنمية، وفي حالات عديدة بوصفها أهم مورد خارجي لتمويل التنمية. ولكن محرك التنمية هذا يشهد حالة نادرة من التوقف نتيجة للحصار الاقتصادي الخانق الذي تفرضه إسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة بصورة منتظمة، وإغلاقها للمنافذ التجارية لفترات طويلة تجعل معها أية إمكانية للتبادل التجاري شبه مستحيلة. فقد أكد تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن فرص تطور التجارة ضعيفة في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظل القيود الداخلية والخارجية التي تفرضها إسرائيل على الحركة، وأن جميع المؤشرات الاقتصادية في فلسطين تتجه نحو الانخفاض. ففي السنوات الخمس الأخيرة، خسر الاقتصاد الفلسطيني حوالي ٨,٤ بليون دولار من فرص الإيرادات، وهو ما يزيد عن ضعف حجم الاقتصاد اليوم. ويشير التقرير

كذلك إلى أن الفلسطينيين أصبحوا معتمدين بشكل أكبر على الواردات، وخاصة تلك التي تأتي من إسرائيل، بينما انخفضت قيمة صادراتهم بشكل كبير، كما أنهم أصبحوا غير قادرين اليوم على إنتاج سوى ثلثي ما كانوا ينتجونه محليا عام ١٩٩٨، مما أدى إلى ارتفاع العجز التجاري إلى حوالي ٢ بليون دولار عام ٢٠٠٦.

وما سردته لكم للتو ليس مجرد أرقام، بل هو حقائق على أرض الواقع تؤثر بشكل مباشر على مئات الآلاف من الفلسطينيين، تهدد حياتهم، ومصادر رزقهم، ومستويات معيشتهم – وفي واقع الأمر فهي، تهدد مستقبلهم ومستقبل أبنائهم. إن وجود الاحتلال الإسرائيلي وممارساته غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة قد عطل مجالات العمل الستة كلها المحددة في توافق آراء مونتيري ومعها أوقف بشدة إمكانية تحقيق أي تنمية اقتصادية ملموسة.

إن تحدي التنمية، كما تم تداوله في مونتيري، تحد شامل. فهو يشمل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الأهمية البالغة لجميع سكان الأرض بلا استثناء. ومن هذا المنطلق، فإن من حق الشعب الفلسطيني الواقع تحت نيران الاحتلال لما يزيد على أربعين عاما أن يتمتع بالتنمية أسوة ببقية شعوب الأرض، وأن يقوم بدوره الذي غُيِّب طويلا بين سائر الأمم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فرناندو فاليترويلا، رئيس الوفد المراقب عن الجماعة الأوروبية.

السيد فاليترويلا (الجماعة الأوروبية) (تكلم بالانكليزية): استمعت الجمعية العامة في وقت سابق من المناقشة إلى البيان الذي ألقاه ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي. ومن الطبيعي أن تؤيد المفوضية الأوروبية تماما بيان الإتحاد الأوروبي.

وأخاطب الجمعية اليوم لأُفَصِّل وأؤكد بعض الجوانب المهمة في جدول الأعمال المتعلق بتمويل التنمية. وهناك ثلاث مسائل أود أن أسلط الضوء عليها بصورة خاصة. أولا، أهمية الرفع من مستوى المعونة؛ ثانيا، ضرورة تعزيز فعالية المعونة، بما في ذلك إمكانية التنبؤ بالمعونة وطرائق تقديمها؛ وثالثا، أثر التجارة على التنمية.

وسيكون عام ٢٠٠٨ عاما حاسما في ما يتعلق بالتنمية. ذلك أنه سيشكل اختبارا لمصداقية المجتمع الدولي ولشراكتنا العالمية. وفي المنتدى الرفيع المستوى الثالث بشأن فعالية المعونة الذي سيعقد في أكرا، سنواصل تعزيز فعالية المعونة، وفي مؤتمر المتابعة الدولي الذي سيعقد في الدوحة، سننظر في تنفيذ توافق آراء مونتيري. وفي الدوحة أيضا نتوقع أن نرى مزيدا من التقدم في مفاوضات التجارة العالمية.

وما زال استئصال الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في صلب جدول أعمال الاتحاد الأوروبي. ولتحقيق هذه الأهداف، نحتاج إلى زيادة المعونة وتحسينها وإلى القدرة على تنفيذها بصورة أسرع، فضلا عن إجراء إصلاحات مؤسسية وهيكلية في البلدان الشريكة.

وتنبع رغبة الاتحاد الأوروبي في زيادة المعونة من توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية، الذي يحدد، على مستوى الاتحاد، القيم والمبادئ والأهداف والأساليب المشتركة التي تيسر استئصال الفقر. وقد أحدث تغييرا في الطريقة التي نقدم بها مساعدتنا وكيفية تعاوننا على الصعيد الدولي.

وفي أعقاب التزام الاتحاد الأوروبي بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن فعل المزيد يعني للاتحاد الأوروبي الوفاء بالهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. ونحن على المسار الصحيح لتحقيق ذلك الهدف.

وقد سجلت المعونة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي ارتفاعا قياسيا بلغ ٤٨ بليون يورو — أي ٦٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٦، مقابل التوجهات العالمية للمساعدة الإنمائية الرسمية لعام ٢٠٠٦، وما زالت آخذة في الارتفاع، حتى من دون احتساب تخفيف عبء الديون.

ونحن نعمل الآن على تحقيق الهدف التالي للاتحاد الأوروبي في المرحلة الوسيطة المتمثل في تخصيص ٠,٥٦ في المائة من الدخل الإجمالي القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠. وإذا استمرت التوجهات في اتجاه مماثل ستمثل المعونة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي ٧٠ في المائة من المعونة العالمية عام ٢٠١٠. ولذلك، فإننا نناشد الجميع في مجتمع المانحين الوفاء بالتزاماتهم وزيادة المعونة كي تصل نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية في نهاية المطاف إلى ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥.

وعلى الصعيد القطري، وفي بلداننا الشريكة، فإن إصرارنا على عمل المزيد وتحسين ما نقوم به من عمل يعني أكثر بكثير من مجرد القيام بالزيادات الضرورية في الموارد، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء. فزيادة الموارد لن تحقق النتائج المتوخاة ما لم نقم بعملية مراجعة عميقة لطريقة استخدامنا لتلك الموارد.

ونرى أن هناك ثلاثة سبل لتحسين الحالة. أولا، يجب أن نضفي مضمونا ملموسا على مفهوم تكاملية المعونة. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي مدونة سلوك للاتحاد الأوروبي تعنى بتوزيع العمل في السياسات الإنمائية، التي تروم تفادي المغالاة في تجزئة المعونة على المستويات العالمية والقطرية والقطاعية وتحسين فعاليتها. ونأمل أن المانحين الثنائيين والبنك الدولي والأمم المتحدة سيولون اهتماما بالغا لمدونة السلوك تلك. ومن المهم أيضا أن تفهم البلدان النامية الشريكة أن توزيع العمل بين المانحين سيخدم على نحو خاص مصالح البلدان المستفيدة من خلال تقديم معونة تتسم بحسن الإدارة وانخفاض التكاليف الإدارية، واستهداف أفضل للمعونة في سياق تعزيزها وجعلها أقل تقلبا. وهذا لا ينطوي بتاتا على تخفيض مخصصات المعونة.

ثانيا، يجب أن نستعرض طرائقنا لتقديم المعونة. فالازدياد المطرد في عدد المشاريع سيلحق ضررا كبيرا بمنافع تعزيز تلك العملية. والمفوضية الأوروبية على اقتناع بأنه لابد من تعزيز استخدام دعم الميزانية، كلما كان ذلك ممكنا. فدعم الميزانية هو أكثر طرق تقديم المعونة ملاءمة للملكية.

ثالثا، ينبغي أن نضع المفهوم المتمثل في إمكانية التنبؤ بالمعونة موضع التنفيذ بصورة جدية. فبلداننا الشريكة تحتاج إلى معونة مستقرة وآفاق طويلة الأجل في ما يتعلق بتدفقات المعونة من أجل تحسين التخطيط للإنفاق العام المرتبط بالأهداف الإنمائية للألفية. وفي ما يتعلق بتحسين إمكانية التنبؤ بالمعونة، دأبت المفوضية الأوروبية على وضع عقد متعلق بالأهداف الإنمائية للألفية بالتشاور مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باعتباره شكلا من أشكال دعم الميزانية على الأمد الطويل يمكن التنبؤ به بشكل أفضل. ويستهدف العقد المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية البلدان ذات الأداء الجيد التي نفذت بنجاح دعم الميزانية وتبدي التزاما بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورصدها. وسيغطي هذا الشكل من أشكال دعم الميزانية ستة أعوام ويقدم الحد الأدنى من مستوى الدعم المضمون في إطار قوي لرصد الأداء والنتائج. ونتوقع أن يمثل العقد المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية أكثر من نصف مجموع ما نقدمه من دعم للميزانية عموما إلى البلدان الأفريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ من صندوق التنمية الأوروبي العاشر. ونعتقد أن هذا النهج سيوفر لحكوماتنا الشريكة قدرا أعلى من إمكانية التنبؤ، وبالتالي، سيساعدها على إعداد استراتيجيات وبرامج للإنفاق أطول أجلا بمزيد من الثقة، وسيمكنها من تسريع

وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكننا نقدر أيضا أن فعالية التعاقد الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية ستزيد إذا نفذ في انسجام مع الآخرين من مقدمي الدعم للميزانية. ولذلك سنظل ملتزمين بضمان العمل في هذا التعاقد وفقا لعمليات المواءمة التي يجريها البلد.

والتجارة محرك قوي للنمو الاقتصادي، وتعتمد البلدان إلى حد كبير على التجارة في مكافحة الفقر. ومع أن التجارة وحدها لا يمكن أن تحل مشاكل التنمية، فإن الانفتاح على التبادل التجاري ودعم القدرة المتعلقة بجانب الإمداد عنصران هامان في أي استراتيجية إنمائية متسقة. ولكي تصلح التجارة محركا للتنمية، يلزم تلبية عدد من الشروط. أولا، يجب توفير سبل وصول كافية لأسواق الصادرات. ثانيا، يلزم أن تشجع السياسة التجارية القدرة على المنافسة. وبذلك يكون دور التجارة في التنمية أمرا يعني كلا من البلدان المتقدمة نموا والنامية. ومن ثم فلنا جميعا مصلحة مشتركة في التوصل لاتفاق ناجح في الدوحة.

وأزف إليكم أن مفاوضات الدوحة حققت من التقدم فوق ما يدركه الناس. ويمكن أن يؤدي التوصل لنتائج متوازنة وعادلة وتركز على التنمية إلى تحسين آفاق النمو الاقتصادي والتنمية، وأن يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك ينبغي أن يأخذ الأعضاء بعين الاعتبار هذه الفرصة الأخيرة للاتفاق على الأشكال التي يمكن أن تتخذها صفقة الدوحة. وفي ضوء ذلك، من المهم بشكل حاسم لأن يبدي جميع الأعضاء الرئيسيين روحا من التوفيق والإيجابية وإرادة حقيقية للتوصل إلى اتفاق متوازن بحلول نهاية هذا العام.

ويبذل الاتحاد الأوروبي قصارى وسعه للمحافظة على الزخم القائم. فقد أظهرنا مرونة حقيقية، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق الزراعية. وينبغي أن تتحرك الاقتصادات الناشئة الكبيرة بنفس القدر لتنفيذ الجانب الذي يخصها من الصفقة. ولهذا السبب نطلب إليها، نحن أعضاء الاتحاد الأوروبي، أن توطد الثقة في المفاوضات بإيضاح استعدادها للتفاهم على أساس النصوص التفاوضية التي وضعها رؤساء منظمة التجارة العالمية.

وبطبيعة الحال، يجب أن نكفل تحقيق جولة الدوحة للآمال الإنمائية المعقودة عليها. وسيواصل الاتحاد الأوروبي مراقبة الأمور بعناية ليكفل المراعاة بالقدر الملائم للقضايا الإنمائية، كالمعونات المقدمة للتجارة، وإمكانيات الوصول للأسواق دون رسوم جمركية ودون حصص محددة، والتدابير الإنمائية لمنع تناقص المعاملة التفضيلية.

وترى اللجنة الأوروبية في توافق آراء مونتيري إنجازا رئيسيا للمجتمع الدولي. فقد أعربنا في مونتيري عن تأييدنا لالتزامات هامة بشأن تمويل التنمية، وأنشأنا الشراكة العالمية لأجل التنمية. وشرح توافق الآراء بوضوح أن هذه الشراكة لازمة للقضاء على الفقر وإحراز تقدم فعلي في البلدان النامية نحو الغايات والأهداف الإنمائية المتفق عليها. ومن الواضح أن جهودنا من غير المحتمل أن تؤتي ثمارها بدون هذه الشراكة العالمية، وبدون المسؤولية المتبادلة.

وتؤدي اللجنة الأوروبية والاتحاد الأوروبي دوريهما على نحو نشط في سياق الشراكة العالمية، ونتطلع إلى العمل مع شركائنا خلال دورة الجمعية العامة الحالية ومتابعة استعراض تنفيذ مونتيري في الدوحة العام القادم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة لصاحبة السعادة السيدة آندا فيليب، المراقبة عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة فيليب (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلمت بالانكليزية): سأقدم بإيجاز النقاط الرئيسية لبيان أعده السيد

فرانسوا دي دونيا، ممثل بلجيكا ومقرر الاتحاد البرلماني الدولي، عن المساعدة الإنمائية. وكان موجودا في نيويورك خلال المدة المخصصة للمناقشة رفيعة المستوى ثم اضطر للعودة إلى عاصمة بلده ليلة أمس.

المساعدة الإنمائية الرسمية عنصر رئيسي من عناصر توافق آراء مونتيري، ولا تزال تمثل أحد الشواغل الأساسية لدى الاتحاد البرلماني الدولي. وهي مجال يمكن للبرلمانات فيه أن تقدم مساهمة مباشرة للغاية، خاصة من خلال عملية الميزانية. ولتوجيه الاهتمام إلى المشاكل الكثيرة التي تحيط بإدارة المساعدة الإنمائية الرسمية، قدم مؤخرا تقرير إلى لجنة الاتحاد البرلماني الدولي الدائمة المعنية بالتمويل والتنمية المستدامة والتجارة بغرض إجراء تشاور عريض القاعدة مع برلماناتنا الأعضاء. وسوف يتوج هذا التشاور بقرار سياسي عن المعونة الخارجية تعتمده الجمعية العامة للاتحاد في دورتها الـ ١١٨ في كيب تاون، بجنوب أفريقيا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

وثمة اعتراف واسع النطاق بأن واحدة من أهم المشاكل في إدارة المساعدة الإنمائية الرسمية تتعلق بضعف السيطرة على الصعيد القطري، وهو السبب في عدم الاتساق المستمر بين تخصيص المعونة وأولويات البلدان، وبالتالي، ضعف النتائج التي تتحقق على أرض الواقع. ويمكن التوصل إلى تقوية الإمساك الوطني بزمام عملية المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال مزيد من الاشتراك الموضوعي للبرلمانات. وهذا من شأنه أيضا أن يدعم من الوجهة السياسية حجج المطالبين بإحداث زيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية في المستقبل، وسيصبح حاسما عندما يجري توجيه تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل متزايد من خلال الدعم المقدم للميزانية العامة.

ولزيادة السيطرة على المساعدة الإنمائية الرسمية على المستوى البرلماني، يلزم شيئان على الأقل: مزيد من التمحيص المنتظم والمتعمق ومن تبادل المعلومات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولكن يلزم أيضا أن يتوافر مزيد من الفهم لدى أعضاء البرلمان للكيفية التي تعمل بها المساعدة الإنمائية الرسمية في الواقع. وإذا أردنا الحقيقة، فما أكثر أعضاء البرلمان، خاصة في البلدان النامية، الذين لا يملكون القدرات اللازمة لممارسة هذا الدور بشكل كامل أو الذين لم يلموا بعد تماما بالتعقيدات التقنية في أجهزة المساعدة الإنمائية الرسمية. ولهذا السبب نحث جميع الوكالات المانحة على إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البرلمانات في البلدان النامية وتخصيص مبالغ إضافية لبناء القدرات لدى البرلمانيين.

وينبغي أن أقول في هذا الصدد إن هناك تأييدا متزايدا للتطورات التي طرأت مؤخرا في سياق إنشاء منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تشير إلى ضرورة إشراك البرلمانات في تحسين فعالية المعونة. وقد دُعي الاتحاد البرلماني الدولي لحضور أول مشاورة موضوعية في المنتدى، وهي التي جرت في فيينا في أيار/مايو الماضي، كما شارك الاتحاد في الافتتاح الرسمي للمنتدى في تموز/يوليه في جنيف. وأهم من ذلك أننا سنعمل مع أمانة المنتدى على المساعدة في تنظيم العنصر البرلماني لاجتماع ثلاثي للجهات صاحبة المصلحة، يضم ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص ويعقد في أيار/مايو من العام المقبل. ولدينا اعتقاد راسخ بقيمة هذه العملية.

ومراعاة للوقت سوف أختتم ملاحظاتي هنا. أما النص الكامل فقد تم تعميمه في قاعة الاجتماع، ويحدونا أمل قوي جدا في أن يتمكن الأعضاء من إلقاء نظرة على النص الكامل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا بذلك إلى آخر المتكلمين في الحوار الرفيع المستوى وحان الوقت الآن للإدلاء بملاحظاتي الختامية.

أود أن أعرب عن تقديري لجميع الوفود، ويتجاوز عددها ٩٠ وفدا، لمشاركتها في حوارنا الرفيع المستوى. لقد قدمت مساهماتها النشطة في الجلسات العامة، فضلا عن اجتماعات المائدة المستديرة، إسهاما كبيرا في نجاح الاجتماع. وقد اهتدي في إدارة الاجتماع بنجاح المناقشة العامة للدورة الثانية والستين. وأود أن أشير مع بالغ الارتياح إلى أن الدول الأعضاء كانت أهلا للتحدي المتمثل في تنشيط الجمعية بالانخراط في حوار تفاعلي حقيقي من منطلق توافق الآراء والتعاون الدولي.

لقد طرح المشاركون ذخرا من الأفكار والمبادرات الجديدة والتوصيات التي أثرت المناقشة بشأن السياسات التي يمكننا أن نطورها وصولا إلى مؤتمر تمويل التنمية في الدوحة. وتشجعني المشاركة النشطة والمساهمات من جانب الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المؤسسات الإنمائية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ذلك أن التواصل مع جميع الشركاء لا غنى عنه على الطريق إلى الدوحة. ولديّ ثقة بأن الروح التي سادت المناقشات خلال حوارنا الرفيع المستوى تبشر بالتوصل إلى نتائج موفقة في الدوحة.

وبالنظر إلى القيود الزمنية وثراء المناقشات بشأن السياسات على مدى الأيام القليلة الماضية، لن يكون من الملائم أن أحاول تلخيص مختلف المسائل الموضوعية التي أثيرت. وبدلا من ذلك، سأقدم موجزا في غضون الأسابيع المقبلة. ومع ذلك، اسمحوا لي بإبداء بعض ملاحظات موجزة على بضع مواضيع رئيسية لتسليط الضوء على ثراء الحوار الذي جرى.

أعرب كثير من الممثلين عما يساورهم من قلق بشأن تزايد التفاوتات الاقتصادية في سياق العولمة، ولا سيما في سياق انعدام الاستقرار الحالي في الأسواق المالية العالمية، ليس بين البلدان فحسب وإنما أيضا داخل البلدان. وعلى الجبهة المحلية، ثمة حاجة ماسة، كما ذكر عدد من المتكلمين، إلى تعزيز عوائد الضرائب، وإيجاد نظم ضريبية أكثر شمولا للجميع. ولن يساعد هذا على تقليل أوجه التباين فحسب، وإنما سيساعد أيضا على زيادة الإنفاق العام على الهياكل والخدمات الأساسية. وفي الوقت نفسه، أكد مشتركون عديدون على أهمية الحكم المحلي الصالح، والآليات التنظيمية الفعالة والشفافة، وسيادة القانون، بوصفها عوامل أساسية لجدول أعمال تمويل التنمية.

ويرى عدد كبير من الممثلين أن الاتجاهات الحالية للاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية جد مشجعة. إلا أنه لا يزال هناك تحد رئيسي: كيف يمكن تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان المنخفضة الدخل أو في البلدان الأقل استقرارا، من أجل زيادة النشاط الاقتصادي المنتج. وأكدت وفود كثيرة على الأهمية الأساسية لإحراز تقدم حاسم في الجولة الحالية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بغية تعجيل التقدم بشأن تحقيق التنمية والحد من الفقر.

وكرر عدد كبير من المشتركين تأكيد الحاجة إلى تحقيق رقم الأمم المتحدة البالغ ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وإلى تنفيذ الالتزامات بزيادة المعونة، بما فيها تلك المقدمة إلى إفريقيا، من أجل المحافظة على موثوقية توافق آراء مونتيري بوجه عام، وكشرط أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، أيد عدد كبير من المتكلمين مواصلة العمل من أجل تطوير مصادر مبتكرة للتمويل.

وكان من رأي عدد من المشتركين أنه تم عمل الكثير لزيادة تخفيف عبء الدين. إلا أن القدرة على تحمل الديون على الأجل الطويل ما زالت مسألة سياسية عامة هامة لعدد من البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نموا.

وكرر الكثير من المشتركين تأكيد الحاجة إلى تحسين صوت البلدان النامية وزيادة فعالية اشتراكها في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية. وأخيرا، أكد المشتركون على أن التكيف مع تغير المناخ مسألة بازغة يتعين ربطها بعملية تمويل التنمية.

وستبدأ الجمعية العامة بعد قليل مشاورات بشأن مشروع قرار إجرائي لتحديد الطرائق اللازمة لمؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في الدوحة في عام ٢٠٠٨. ولقد خلصت، بعد مشاورات غير رسمية أجريتها مع الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية، إلى نتيجة مؤداها أن هذه العملية يمكن أن يحركها إلى الأمام بأقصى قدر من الفعالية الميسران اللذان عينتهما في بداية الدورة الثانية والستين: سعادة السفير ماجد عبد العزيز، الممثل الدائم لمصر، وسعادة السفير يوهان لويفالد، الممثل الدائم للنرويج.

وبدافع من روح مونتيري، أود أن أشجع الدول الأعضاء جميعها على تقديم كامل دعمها للميسرين والتعاون معهما إذ يعملان من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة، وعلى تقديم هذا الاتفاق إلى الجمعية العامة قبل نهاية الجزء الرئيسي من هذه الدورة.

وحالما نتوصل إلى اتفاق بشأن طرائق عمل مؤتمر الدوحة، يمكننا أن ننتقل إلى إجراء مشاورات موضوعية بشأن الفصول الستة لتوافق آراء مونتيري والمسائل الهامة الأخرى في أوائل العام الجديد.

وأعلن اختتام الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية.

وبهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، والمرحلة الحالية من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٥٣ من جدول الأعمال.

تنظيم العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي بإعلان في ما يتعلق بالبند ٧١ من جدول الأعمال: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة، والبند ٧٢: تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي.

وطلبت من سعادة السيد جان – مارك هوشيت، الممثل الدائم للكسمبرغ، أن يكون المنسق للمشاورات غير الرسمية بشأن مشاريع القرارات المقدمة في إطار البندين ٧١ و٧٢ من جدول الأعمال، وقد تفضل بالقبول.

وأود أن أطلب من الوفود التي تنوي تقديم مشاريع قرارات في إطار البندين ٧١ و٧٢ من جدول الأعمال أن تفعل ذلك في أبكر وقت ممكن لإتاحة وقت للمفاوضات، إن لزم الأمر، بغية التوصل إلى توافق آراء بشأن مشاريع القرارات. وأرجو من الممثلين أن يطالعوا اليومية لمعرفة وقت وتاريخ ومكان انعقاد أول جلسة للمشاورات غير الرسمية بشأن هذين البندين من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.